Al Sharq	Local	12	http://bit.ly/2LFpx3v	11/2

خلال منتدى افتراضي نظمته المكتبة الوطنية.. د. حمد الكواري:

مواقع التواصل مرتع للبيع غير القانوني للقطع الأثرية

الدوحة - الشرق

أكد سعادة الدكتور حمد بن عبدالعزيز الكواري، وزير الدولة ورئيس مكتبة قطر الوطنية، أن تهريب الآثار ليست ظاهرة جديدة، وإنما على مدى سنوات عديدة شهدت تزايدا في الشرق الأوسط وشمال وغرب ووسط أفريقيا، نظرا لحالات الصراع وانعدام الأمان في تلك المناطق.

وأشار سعادته خلال كلمة له في منتدى افتراضي بعنوان «الاتجار غير القانوني بالآثار والمواد الثقافية»، نظمته مكتبة قطر الوطنية، على مدى يومين، إلى أن المجتمع الدولي عليه أن يتحرك لتصحيح هذه الأفعال وإعادة المسروقات إلى أصحابها، مؤكدا إيمان مكتبة قطر الوطنية بدور المثقفين في جميع أنحاء العالم، ومسؤوليتهم الأخلاقية تجاه هذه القضية.

ولفت إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت مرتعا متناميا للبيع غير القانوني للقطع الأثرية في الآونة الأخيرة، وقد بشرت مواقع مثل الفيسبوك وغيره من عملية المتاجرة غير القانونية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، موضحا أن التراث الثقافي هو أكثر عرضة للخطر الآن لأنه أقل حماية بموجب التشريعات الوطنية ويسهل نقله بشكل غير قانوني.

سعادة الدكتور حمد بن عبد العزيز الكواري

رقمنة السجلات التاريخية

قيمة تاريخية

وقال سعادة الدكتور حمد بن عبدالعزيز الكواري: «قرون طويلة، كانت منطقة الشرق الأوسط بوتقة تنصهر فيها الحضارات المختلفة، والتي تركت وراءها العديد من القطع الأثرية ذات القيمة التاريخية والروحانية والجمالية، تاهيك عن فخر واحترام مالكيها والقائمين عليها، وعلى مدى سنوات عديدة، تزايد تهريب الآثار، وهي ليست ظاهرة جديدة ، ويكون معدل التهريب أكبر في الشرق الأوسط وشمال وغرب ووسط إفريقيا نظرا لحالات الصراع وانعدام الأمان في تلك المناطق وفي أكثر الحالات يرتبط التهريب لنشاطات الجماعات الإجرامية والإرهابية، والتي تستغل هذه الآثار لزيادة دخلها وغسل أموالها»، موضحا أن الاتجار سرقة لحقوق الشعوب وتزوير لتاريخ الأمم وإلغاء تاريخها وهويتها، مؤكدا دور المثقفين بدول العالم ، ومسؤوليتهم الأخلاقية تجاه هذه القضية، وكذلك دور المنتدى في تسليط الضوء على الاتجار غير القانوني بالآثار والمواد الثقافية، وأن يساهم في الحل العلمي والعادل للموضوع.

«مكتبة قطر» تؤمن بدور المثقفين بدول العالم تجاه قضية الاتجار

التراث الوثائقي أكثر عرضة للخطر بوصفه أقل حماية

جانب من المشاركين في المنتدى الافتراضي

وأضاف: «إن ثمة الكثير الذي يتحين علينا القيام به فيما يتعلق بالتراث الوثائقي، إذ هو الآن أكثر عرضة للخطر لأنه أقل حماية بموجب التشريعات الوطنية ويسهل نقله بشكل غير قانوني، كل هذا يقودنا نحو «مشروع حماية»، وهو فريق عمل متخصص، اقترحه أخصائيو مكتبات لدعم الجهود المبذولة في مكافحة الاتجار والتداول غير القانوني بالتراث الوثائقي»، لافتا إلى أن مكتبة قطر الوطنية ستتعاون مع مركز الحفظ والترميم التابع للاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات (IFLA) ومع مركز الدول العربية والشرق الأوسط للمشاركة مع مختلف المنظمات في مكافحة الاتجار بالمخطوطات والكتب والمحفوظات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لزيادة الوعي الدولي بخطورة الاتجار بالتراث، وتوافر تشريعات دولية داعمة.

صيانة التراث الثقافي

قال سعادة الدكتور حمد بن عبدالعزيز الكواري، «يمكننا العمل معا للقضاء على الاتجار غير المشروع للقطع الأثرية الثقافية، وسيتطلب إحكام السيطرة على الاتجار بالآثار على المدى الطويل أن نصير مزيد من الدول أطرافا في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالأساليب المقبولة للتعامل مع هذه القطع والتجارة بها، ولا ننسى الدور الحيوي لقلم المخدرات، ولاسيما منظماتها المتخصصة مثل اليونسكو، ودور المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي ومنظمة الدول اللاتينية والأهم من ذلك، بعد دور المثقفين في كل مكان محوريا في إبراز هذه الظاهرة للجميع».

مشروع حماية

يأتي المنتدى الافتراضي، ضمن سلسلة محاضرات مشروع «حماية»، وهي مبادرة أطلقتها المكتبة لمكافحة الاتجار والتداول غير القانوني للمخلفات الوثائقي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والدول المجاورة، وشهد المنتدى مشاركة مجموعة كبيرة من الخبراء الذين ناقشوا أطر منظومة الاتجار غير القانوني بالآثار الثقافية وأطرافها ومحركيها، والجهات المتورطة في كل مرحلة من مراحل التهريب والاتجار غير المشروع، كما تناول المنتدى مفهوم السلعة الأثرية غير القانونية.

Publication	Section	Page	Link	Date
Al Raya	N/A	N/A	http://bit.ly/3qbMVV9	11/2

خلال منتدى افتراضي للمكتبة الوطنية .. د.الكواري :

سرقة التراث تزوير لتاريخ الأمم وإلغاء لهويتها

12:00 ص الخميس 11 فبراير 2021

الدوحة – الراية:

عقدت مكتبة قطر الوطنية منتدى افتراضيًا لتسليط الضوء على الجهود المبذولة في مواجهة الاتجار غير القانوني بالآثار والمواد الثقافية في المنطقة، وذلك بصفتها المركز الإقليمي للاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات «الإفلا» المعني بصيانة مواد المكتبات والمحافظة عليها في المنطقة العربية والشرق الأوسط.

وخلال المنتدى، الذي عقد تحت عنوان «المنتدى الافتراضي عن الاتجار غير القانوني بالآثار والمواد الثقافية»، ناقش الخبراء أطر منظومة الاتجار غير القانوني بالآثار الثقافية وأطرافها ومحركيها، والجهات المتورطة في كل مرحلة من مراحل التهريب والاتجار غير الشرعي، كما تناول المنتدى مفهوم السلعة الأثرية غير القانونية، من حيث المصدر ومسارات النقل والتهريب والدول المستهدفة للتسويق. وسلط المتحدثون في المنتدى الذي استمر يومين الضوء على سوريا والعراق كنموذجين تطبيقيين لتوضيح السمات الرئيسية لعمليات تهريب الآثار بغرض الاتجار غير القانوني بها وطبيعة هذا النشاط في كونه عابرًا للدول والحدود.

وفي هذا الصدد قال سعادة الدكتور حمد بن عبدالعزيز الكواري، وزير الدولة، رئيس مكتبة قطر الوطنية في كلمته: إن تهريب الآثار ليس بظاهرة جديدة، لكنه قد تزايد في السنوات الأخيرة. مشيرًا إلى زيادة معدل التهريب في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وإفريقيا الغربية والوسطى، نظرًا لحالات الصراع وانعدام الأمن في تلك المناطق، خصوصًا، وعلى سبيل المثال لا الحصر، في كل من سوريا والعراق وليبيا والسودان واليمن وتشاد ومالي والنيجر. وأن عمليات التهريب كثيرًا ما ترتبط بنشاطات الجماعات الإجرامية والإرهابية، والتي تستغل هذه الآثار لزيادة دخلها وغسل أموالها. وشدد على أن الاتجار في هذه المواد التراثية سرقة لحقوق الشعوب وتزوير لتاريخ الأمم وإلغاء لتاريخها وهويتها، داعيًا إلى ضرورة أن يتحرك المجتمع الدولي لتصحيح هذه الأفعال وإعادة المسروقات إلى أصحابها.

مسؤولية أخلاقية

وأشار إلى أهمية دور المثقفين في جميع أنحاء العالم، ومسؤوليتهم الأخلاقية تجاه هذه القضية، موضحًا أن منتدى مكتبة قطر يأتي في هذا الإطار لتسليط الضوء على الاتجار غير القانوني بالآثار والمواد الثقافية، وليسهم في معالجة هذه المشكلة الخطيرة بشكل علمي ومنصف، محذرًا في الوقت ذاته من استغلال وسائل التواصل الاجتماعي في البيع غير القانوني للقطع الأثرية في الآونة الأخيرة. وتحدث عن أهمية حماية التراث الثقافي باعتباره أكثر عرضة للخطر لأنه أقل حماية بموجب التشريعات الوطنية ويسهل نقله بشكل غير قانوني، مشيرًا في هذا الشأن إلى مشروع «حماية»، وهو فريق عمل متخصص، اقترحه إخصائيو مكتبات لدعم الجهود المبذولة في مكافحة الاتجار والتداول غير القانوني بالتراث الوثائقي، مؤكدًا أن مكتبة قطر الوطنية سوف تتعاون مع مركز الحفظ والترميم التابع للاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات «IFLA PAC» ومع مركز الدول العربية والشرق الأوسط للمشاركة مع مختلف المنظمات في مكافحة الاتجار بالمخطوطات والكتب والمحفوظات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وأن هذا يحتاج إلى زيادة الوعي الدولي بخطورة الاتجار بالتراث، وضرورة توافر تشريعات دولية داعمة.

نشر الوعي

من جانبها، طالبت فيرونيكا كوستاريلي، مدير المشروعات في حملة الإغاثة العاجلة للسوريين على الحدود بالتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة، والباحثة في تهريب الآثار بعد الأزمات، المتخصصين بنشر الوعي بشأن الاتجار بالآثار ومساعدة الخبراء وجهات تطبيق القانون على مواجهة هذا النشاط الإجرامي، وذلك لمواجهة زيادة عمليات تهريب الآثار والتحف التاريخية في المنطقة والاتجار بها الأمر الذي بات يهدّد تراثها الثقافي.

التراث الوثائقي

وبدوره، أوضح الدكتور صامويل أندرو هاردي، زميل باحث ما بعد الدكتوراه في التراث الثقافي والصراعات في المعهد النرويجي في روما بجامعة أوسلو، أن المنظمات الدولية المسؤولة عن مكافحة الاتجار بالقطع الأثرية تميل إلى التركيز على التداول غير القانوني للمواد الأثرية والفنية، مضيفًا: رغم كل هذه المساعي، ثمة الكثير مما يتعين علينا القيام به فيما يتعلق بالتراث الوثائقي الذي بات اليوم أكثر عرضة للخطر لأنه أقل حماية بموجب التشريعات الوطنيّة كما يسهل نقله بشكل غير قانوني.

Publication	Section	Page	Link	Date
Al Arab	Local	08	N/A	11/2

دعا المجتمع الدولي لإعادة المسروقات إلى أصحابها

د. الكواري: الاتجار في المواد التراثية تزوير لتاريخ الأمم

عقدت مكتبة قطر الوطنية منتدى افتراضياً لتسليط الضوء على الجهود المبذولة في مواجهة الاتجار غير القانوني بالآثار والمواد الثقافية في المنطقة، بصفتها المركز الإقليمي للاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات «الإفلا»، المعني بصيانة مواد المكتبات والمحافظة عليها في المنطقة العربية والشرق الأوسط.

المنتدى سلط الضوء على جهود مكافحة الاتجار غير القانوني بالآثار

● الدوحة - قنا

وخلال المنتدى، الذي عُقِد تحت عنوان «المنتدى الافتراضي عن الاتجار غير القانوني بالآثار والمواد الثقافية»، ناقش الخبراء اطر منظومة الاتجار غير القانوني بالآثار الثقافية واطرافها ومحركيها، والجهات المتورطة في كل مرحلة من مراحل التهريب والاتجار غير الشرعي، كما تناول المنتدى مفهوم السلعة الأثرية غير القانونية، من حيث المصدر ومسارات النقل والتهريب والدول المستهدفة للتسويق.

وقال سعادة الدكتور حمد بن عبدالعزيز الكواري وزير الدولة رئيس مكتبة قطر الوطنية في كلمته: «إن تهريب الآثار ليس بظاهرة جديدة، لكنه قد تزايد في السنوات الأخيرة»، مشيراً إلى زيادة معدل التهريب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأفريقيا الغربية والوسطى، نظراً لحالات الصراع وانعدام الأمن في تلك المناطق، خصوصاً، وعلى سبيل المثال لا الحصر، في كل من سوريا والعراق وليبيا والسودان واليمن وتشاد ومالي والنيجر.

وأضاف أن عمليات التهريب كثيراً ما ترتبط بنشاطات الجماعات الإجرامية والإرهابية، والتي تستغل هذه الآثار لزيادة دخلها وغسيل اموالها.

وشدد على أن الاتجار في هذه المواد التراثية سرقة لحقوق الشعوب وتزوير لتاريخ الأمم وإلغاء لتاريخها وهويتها، داعياً إلى ضرورة أن يتحزك المجتمع الدولي لتصحيح هذه الأفعال وإعادة المسروقات إلى أصحابها.

وأشار الدكتور الكواري إلى أهمية دور المثقفين في جميع أنحاء العالم، ومسؤوليتهم الأخلاقية تجاه هذه القضية، موضحاً أن منتدى مكتبة قطر يأتي في هذا الإطار لتسليط الضوء على الاتجار غير القانوني بالآثار والمواد الثقافية، وليسهم في معالجة هذه المشكلة الخطيرة بشكل علمي ومنصف، محذراً في الوقت ذاته من استغلال وسائل التواصل الاجتماعي في البيع غير القانوني للقطع الأثرية في الآونة الأخيرة.

وتحدث عن أهمية حماية التراث الثقافي باعتباره أكثر عرضة للخطر؛ لأنه أقل حماية بموجب التشريعات الوطنية ويسهل نقله بشكل غير قانوني، مشيراً في هذا الشأن إلى مشروع «حماية»، وهو فريق عمل متخصص، اقترحه أخصائيو مكتبات لدعم الجهود المبذولة في مكافحة الاتجار والتداول غير القانوني بالتراث الوثائقي.

وأكد أن مكتبة قطر الوطنية سوف تتعاون مع مركز الحفظ والترميم التابع للاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات «IFLA»، ومع مركز الدول العربية والشرق الأوسط للمشاركة مع مختلف المنظمات في مكافحة الاتجار بالمخطوطات والكتب والمحفوظات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لافتاً إلى أن هذا يحتاج إلى زيادة الوعي الدولي بخطورة الاتجار بالتراث، وضرورة توافر تشريعات دولية داعمة.

مكتبة قطر الوطنية
Qatar National Library

Publication	Section	Page	Link	Date
Al Watan	Local	09	http://bit.ly/3d20YZC	11/2

خلال منتدى افتراضي لمكتبة قطر .. د. الكواري :

تهريب الآثار سرقة لحقوق الشعوب

«حماية» يكافح الاتجار غير القانوني بالتراث الوثائقي

كثيرا ما ترتبط بنشاطات الجماعات الإجرامية والإرهابية

الدوحة- قنا: عقدت مكتبة قطر الوطنية منتدى افتراضيا لتسليط الضوء على الجهود المبذولة في مواجهة الاتجار غير القانوني بالآثار والمواد الثقافية في المنطقة، وذلك بصفتها المركز الإقليمي للاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات «الإفلا» المعني بصيانة مواد المكتبات والمحافظة عليها في المنطقة العربية والشرق الأوسط.

وخلال المنتدى، الذي عقد تحت عنوان «المنتدى الافتراضي عن الاتجار غير القانوني بالآثار والمواد الثقافية»، ناقش الخبراء أطر منظومة الاتجار غير القانوني بالآثار الثقافية وأطرافها ومحركيها، والجهات المتورطة في كل مرحلة من مراحل التهريب والاتجار غير الشرعي.

كما تناول المنتدى مفهوم السلعة الأثرية غير القانونية، من حيث المصدر ومسارات النقل والتهريب والدول المستهدفة للتسويق.

وسلط المتحدثون في المنتدى الذي استمر يومين الضوء على سوريا والعراق كنموذجين تطبيقيين لتوضيح السمات الرئيسية لعمليات تهريب الآثار؛ بغرض الاتجار غير القانوني بها وطبيعة هذا النشاط في كونه عابرا للدول والحدود.

وقال سعادة الدكتور حمد بن عبدالعزيز الكواري، وزير الدولة ورئيس مكتبة قطر الوطنية في كلمته «إن تهريب الآثار ليس بظاهرة جديدة، لكنه قد تزايد في السنوات الأخيرة»، مشيرا إلى زيادة معدل التهريب في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وإفريقيا الغربية والوسطى، نظرا لحالات الصراع وانعدام الأمن في تلك المناطق، خصوصا، وعلى سبيل المثال لا الحصر، في كل من سوريا والعراق وليبيا والسودان واليمن وتشاد ومالي والنيجر، وأن عمليات التهريب كثيرا ما ترتبط بنشاطات الجماعات الإجرامية والإرهابية، والتي تستغل هذه الآثار لزيادة دخلها وغسيل أموالها».

وشدد على أن الاتجار في هذه المواد التراثية سرقة لحقوق الشعوب وتزوير لتاريخ الأمم وإلغاء لتاريخها وهويتها، داعيا إلى ضرورة أن يتحرك المجتمع الدولي لتصحيح هذه الأفعال، وإعادة المسروقات إلى أصحابها.

وأشار الدكتور الكواري إلى أهمية دور المثقفين في جميع أنحاء العالم، ومسؤوليتهم الأخلاقية تجاه هذه القضية، موضحا أن منتدى مكتبة قطر يأتي في هذا الإطار لتسليط الضوء على الاتجار غير القانوني بالآثار والمواد الثقافية، وليسهم في معالجة هذه المشكلة الخطيرة بشكل علمي ومنصف، محذرا في الوقت ذاته من استغلال وسائل التواصل الاجتماعي في البيع غير القانوني للقطع الأثرية في الآونة الأخيرة.

وتحدث عن أهمية حماية التراث الثقافي باعتباره أكثر عرضة للخطر لأنه أقل حماية بموجب التشريعات الوطنية ويسهل نقله بشكل غير قانوني، مشيرا في هذا الشأن إلى مشروع «حماية»، وهو فريق عمل متخصص، اقترحه أخصائيو مكتبات لدعم الجهود المبذولة في مكافحة الاتجار والتداول غير القانوني بالتراث الوثائقي، مؤكدا أن مكتبة قطر الوطنية سوف تتعاون مع مركز الحفظ والترميم التابع للاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات «IFLA»، ومع مركز الدول العربية والشرق الأوسط للمشاركة مع مختلف المنظمات في مكافحة الاتجار بالمخطوطات والكتب والمحفوظات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وأن هذا يحتاج إلى زيادة الوعي الدولي بخطورة الاتجار بالتراث، وضرورة توافر تشريعات دولية داعمة.

من جانبها، طالبت فيرونيكا كوستاريلي، مدير المشروعات في حملة الإغاثة العاجلة للسوريين على الحدود بالتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة، والباحثة في تهريب الآثار بعد الأزمات، المتخصصين بنشر الوعي بشأن الاتجار بالآثار ومساعدة الخبراء وجهات تطبيق القانون على مواجهة هذا النشاط الإجرامي، وذلك لمواجهة زيادة عمليات تهريب الآثار والنحف التاريخية في المنطقة والاتجار بها الأمر الذي بات يهدد تراثها الثقافي.

وبدوره، أوضح الدكتور صامويل أندرو هاردي، زميل باحث ما بعد الدكتوراه في التراث الثقافي والصراعات في المعهد النرويجي في روما بجامعة أوسلو، أن المنظمات الدولية المسؤولة عن مكافحة الاتجار بالقطع الأثرية تميل إلى التركيز على التداول غير القانوني للمواد الأثرية والفنية، مضيفا، ولكن وبرغم كل هذه المساعي، ثمة الكثير مما يتعين علينا القيام به فيما يتعلق بالتراث الوثائقي الذي بات اليوم أكثر عرضة للخطر لأنه أقل حماية بموجب التشريعات الوطنية كما يسهل نقله بشكل غير قانوني.

جدير بالذكر أن هذا المنتدى جاء ضمن سلسلة محاضرات مشروع «حماية»، وهي مبادرة أطلقتها المكتبة لمكافحة الاتجار والتداول غير القانوني للتراث الوثائقي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والدول المجاورة، ومن الأهداف المهمة لمشروع «حماية» تعزيز التعاون بين المنظمات الدولية والإقليمية لحماية التراث الوثائقي وإحباط التهريب والاتجار غير القانوني بالمواد التراثية والثقافية.

Publication	Section	Page	Link	Date
Lusail	N/A	N/A	http://bit.ly/3b8UOVl	11/2

منتدى افتراضي لمكتبة قطر يسلط الضوء على قضية الاتجار غير القانوني بالآثار والمواد الثقافية

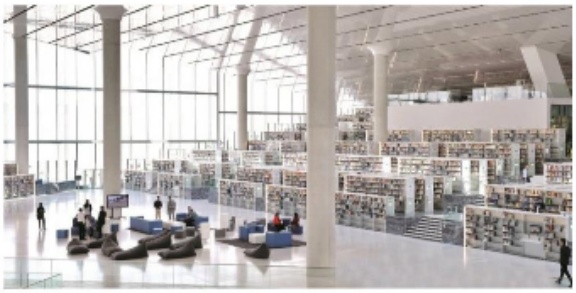

الدوحة - قنا 10 فبراير 2021 16:57

عقدت مكتبة قطر الوطنية منتدى افتراضيا لتسليط الضوء على الجهود المبذولة في مواجهة الاتجار غير القانوني بالآثار والمواد الثقافية في المنطقة، وذلك بصفتها المركز الإقليمي للاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات الإفلا المعني بصيانة مواد المكتبات والمحافظة عليها في المنطقة العربية والشرق الأوسط.

وخلال المنتدى، الذي عقد تحت عنوان /المنتدى الافتراضي عن الاتجار غير القانوني بالآثار والمواد الثقافية/، ناقش الخبراء أطر منظومة الاتجار غير القانوني بالآثار الثقافية وأطرافها ومحركيها، والجهات المتورطة في كل مرحلة من مراحل التهريب والاتجار غير الشرعي، كما تناول المنتدى مفهوم السلعة الأثرية غير القانونية، من حيث المصدر ومسارات النقل والتهريب والدول المستهدفة للتسويق.

وسلط المتحدثون في المنتدى الذي استمر يومين الضوء على سوريا والعراق كنموذجين تطبيقيين لتوضيح السمات الرئيسية لعمليات تهريب الآثار بفرض الاتجار غير القانوني بها وطبيعة هذا النشاط في كونه عابرا للدول والحدود.

وقال سعادة الدكتور حمد بن عبدالعزيز الكواري، وزير الدولة ورئيس مكتبة قطر الوطنية في كلمته "إن تهريب الآثار ليس بظاهرة جديدة، لكنه قد تزايد في السنوات الأخيرة"، مشيرا إلى زيادة معدل التهريب في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وإفريقيا الغربية والوسطى، نظرا لحالات الصراع وانعدام الأمن في تلك المناطق، خصوصا، وعلى سبيل المثال لا الحصر، في كل من سوريا والعراق وليبيا والسودان واليمن وتشاد ومالي والنيجر. وأن عمليات التهريب كثيرا ما ترتبط بنشاطات الجماعات الإجرامية والإرهابية، والتي تستغل هذه الآثار لزيادة دخلها وغسيل أموالها".

وشدد على أن الاتجار في هذه المواد التراثية سرقة لحقوق الشعوب وتزوير لتاريخ الأمم وإلغاء لتاريخها وهويتها، داعيا إلى ضرورة أن يتحرك المجتمع الدولي لتصحيح هذه الأفعال وإعادة المسروقات إلى أصحابها.

وأشار الدكتور الكواري إلى أهمية دور المثقفين في جميع أنحاء العالم، ومسؤوليتهم الأخلاقية تجاه هذه القضية، موضحا أن منتدى مكتبة قطر يأتي في هذا الإطار لتسليط الضوء على الاتجار غير القانوني بالآثار والمواد الثقافية، وليسهم في معالجة هذه المشكلة الخطيرة بشكل علمي ومنصف، محذرا في الوقت ذاته من استغلال وسائل التواصل الاجتماعي في البيع غير القانوني للقطع الأثرية في الآونة الأخيرة.

وتحدث عن أهمية حماية التراث الثقافي باعتباره أكثر عرضة للخطر لأنه أقل حماية بموجب التشريعات الوطنية ويسهل نقله بشكل غير قانوني، مشيرا في هذا الشأن إلى مشروع /حماية/، وهو فريق عمل متخصص، اقترحه أخصائيو مكتبات لدعم الجهود المبذولة في مكافحة الاتجار والتداول غير القانوني بالتراث الوثائقي، مؤكدا أن مكتبة قطر الوطنية سوف تتعاون مع مركز الحفظ والترميم التابع للاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات /IFLA/ ومع مركز الدول العربية والشرق الأوسط للمشاركة مع مختلف المنظمات في مكافحة الاتجار بالمخطوطات والكتب والمحفوظات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وأن هذا يحتاج إلى زيادة الوعي الدولي بخطورة الاتجار بالتراث، وضرورة توافر تشريعات دولية داعمة.

مكتبة قطر الوطنية
Qatar National Library

Publication	Section	Page	Link	Date
Al Bawaba	N/A	N/A	http://bit.ly/2NkEwAs	10/2

منتدى افتراضي في مكتبة قطر الوطنية يسلّط الضوء على الاتّجار غير القانوني بالآثار والمواد الثقافية

albawaba signal

بيان صحفي

منشور 10 شباط / فبراير 2021 - 10:03

أبرز العناوين

عقدت مكتبة قطر الوطنية هذا الأسبوع منتدى افتراضيًا لتسلّيط الضوء على الجهود المبذولة في مواجهة الاتّجار غير القانوني بالآثار والمواد الثقافية في المنطقة

عقدت مكتبة قطر الوطنية هذا الأسبوع منتدى افتراضيًا لتسلّيط الضوء على الجهود المبذولة في مواجهة الاتّجار غير القانوني بالآثار والمواد الثقافية في المنطقة. وذلك بصفتها المركز الإقليمي للاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات (إفلا) المعني بصيانة مواد المكتبات والمحافظة عليها في المنطقة العربية والشرق الأوسط.

وخلال المنتدى، الذي كان تحت عنوان "المنتدى الافتراضي عن الاتجار غير القانوني بالآثار والمواد الثقافية"، ناقش الخبراء أطر منظومة الاتجار غير القانوني بالآثار الثقافية وأطرافها ومحركيها، والجهات المتورطة في كل مرحلة من مراحل التهريب والاتجار غير الشرعي. كما تناول المنتدى مفهوم السلعة الأثرية غير القانونية، من حيث المصدر ومسارات النقل والتهريب والدول المستهدفة للتسويق.

ويأتي هذا المنتدى الافتراضي، الذي أقيم يومي 7 و8 فبراير، ضمن سلسلة محاضرات مشروع "حماية". وهي مبادرة أطلقتها المكتبة لمكافحة الاتّجار والتداول غير القانوني للتراث الوثائقي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والدول المجاورة. ومن الأهداف الملهمة لمشروع "حماية" تعزيز التعاون بين المنظمات الدولية والإقليمية لحماية التراث الوثائقي وإحباط التهريب والاتّجار غير القانوني بالمواد التراثية والثقافية.

واستضاف المنتدى السيدة فيرونيكا كوستاريلي، مدير المشروعات في حملة الإغاثة العاجلة للسوريين على الحدود بالتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة، والباحثة في تهريب الآثار بعد الأزمات، والدكتور صامويل أندرو هاردي، وهو زميل باحث ما بعد الدكتوراه في التراث الثقافي والصراعات في المعهد النرويجي في روما بجامعة أوسلو.

وسلّط المتحدثون في المنتدى الضوء على سوريا والعراق كنموذجين تطبيقيين لتوضيح السمات الرئيسية لعمليات تهريب الآثار بغرض الاتّجار غير القانوني بها وطبيعة هذا النشاط في كونه عابرًا للدول والحدود.

وألقى سعادة الدكتور حمد بن عبد العزيز الكواري، وزير الدولة ورئيس مكتبة قطر الوطنية، كلمة خلال الندوة قال فيها:

"كانت منطقة الشرق الأوسط، ولقرون طويلة، بوتقة تجمع مختلف الحضارات التي تركت وراءها العديد من القطع الأثرية ذات القيمة التاريخية والمعنوية والجمالية، ناهيك عن فخر واحترام أصحابها والقائمين عليها.

وتهريب الآثار ليس بظاهرة جديدة. إلا أنه قد تزايد على مدار السنوات الأخيرة. ونرى ارتفاع معدل التهريب في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وإفريقيا العربية والوسطى، نظرًا لحالات الصراع وانعدام الأمن في تلك المناطق، خصوصًا، وعلى سبيل المثال لا الحصر، في كل من سوريا والعراق وليبيا والسودان واليمن ونشاد ومالي والنيجر. وكثيرًا ما ترتبط عمليات التهريب بنشاطات الجماعات الإجرامية والإرهابية، والتي تستغل هذه الآثار لزيادة دخلها وغسيل أموالها.

والاتّجار في هذه المواد التراثية شرفةً لحقوق الشعوب وتزويرٌ لتاريخ الأمم وإلغاءٌ لتاريخها وهويتها.

وهي الوقت الذي يحقّ فيه المحرومون أرباحًا طائلة، فإنهم أيضًا يحرمون الإنسانية من الوصول إلى المعلومات والقطع الأثرية التي تخبرنا عن تراثنا الإنساني المشترك.

ومن الضروري للمجتمع الدولي أن يتحرك من أجل تصحيح هذه الأفعال وإعادة الممتلكات إلى أصحابها. لذا، نؤمن في مكتبة قطر الوطنية بدور المثقفين في جميع أنحاء العالم، ومسؤوليتهم الأخلاقية تجاه هذه القضية، ويحدوني الأمل بأن يؤدي هذا المنتدى دورًا في تسلّيط الضوء على الاتّجار غير القانوني بالآثار والمواد الثقافية، وأن يُسهم في معالجة هذه المشكلة الخطيرة بشكل علمي ومنصف، فالملكية الثقافية جزء من التراث المشترك للبشرية، ومن مصلحة الجميع أن نطوّر إطار عمل لصون التراث الثقافي في منطقتنا وخارجها".

وقالت فيرونيكا كوستاريلي، مدير المشروعات في حملة الإغاثة العاجلة للسوريين على الحدود بالتنسيق مع المنظمة الدولية للهجرة، والباحثة في تهريب الآثار بعد الأزمات: "نظرًا لثراء التراث في المنطقة العربية والصراعات والحروب في عدد من الدول العربية، زادت عمليات تهريب الآثار والتحف التاريخية في المنطقة والاتّجار بها الأمر الذي بات يهدد تراثها الثقافي. وعلى المتخصصين اتّخاذ كل ما يلزم لنشر الوعي بشأن الاتّجار بالآثار ومساعدة الخبراء وجهات تطبيق القانون على مواجهة هذا النشاط الإجرامي".

Publication	Section	Page	Link	Date
MENAFN	N/A	N/A	http://bit.ly/3d4Imly	10/2

كلمة معالي الدكتور حمد بن عبد العزيز الكواري، وزير الدولة، ورئيس مكتبة قطر الوطنية

(MENAFN - BLJ Worldwide) مرحبًا بكم في المنتدى الافتراضي لمكتبة قطر الوطنية حول موضوع الاتجار غير القانونيّ بالآثار والمواد الثقافية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ودول المنطقة المحيطة.

لقرون طويلة، كانت منطقة الشرق الأوسط بوتقة تنصهر فيها الحضارات المختلفة والتي تركت وراءها العديد من القطع الأثرية ذات القيمة التاريخية والروحانية والجمالية، ناهيك عن فخر واحترام مالكيها والقائمين عليها.

على مدى سنوات عديدة، تزايد تهريب الآثار ، وهي ليست ظاهرة جديدة أبدًا. وطبيعًا يكون معدل التهريب أكبر في الشرق الأوسط وشمال وغرب ووسط إفريقيًا نظرًا لحالات الصراع وانعدام الأمان في تلك المناطق، خصوصًا، وعلى سبيل المثال للحصر، تشاد والعراق ومالي والنيجر والسودان واليمن. وفي أكثر الحالات يرتبط التهريب لنشاطات الجماعات الإجرامية والإرهابية، والتي تستغل هذه الآثار لزيادة دخلها وغسيل أموالها.

يعتبر الاتجار ثمل هذه الأمور سرقة لحقوق الشعوب وتزيور لتاريخ الأمم وإلغاء تاريخها وهويتها. وفي الوقت الذي يحقق فيه المجرمون أرباحًا طائلة، تُحرم الإنسانية من الوصول إلى المعلومات والقطع الأثرية لتراثها المشترك. ومن الضروري للمجتمع الدولي أن يتحرك من أجل تصحيح هذه الأفعال وإعادة المسروقات إلى أصحابها. نؤمن في مكتبة قطر الوطنية بدور المثقفين في جميع أنحاء العالم، ومسؤوليتهم الأخلاقية تجاه هذه القضية، ويحدوني الأمل بأن يؤدي هذا المنتدى دورًا في تسليط الضوء على الاتجار غير القانونيّ بالآثار والمواد الثقافية، وأن يُساهمَ في الحل العلمي والعادل للموضوع.

صارت وسائل التواصل الاجتماعي أيضًا مرتعًا متناميًا للبيع غير القانوني للقطع الأثرية في الآونة الأخيرة. وقد يسّرت مواقع مثل الفيسبوك وغيرها من عملية المتاجرة غير القانونية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. تقدم ميّزات «مجموعات» الفيسبوك مثلًا، بيئة سهلة للتفاعلات الرقمية، وتربط بين المستخدمين المهتمين بالبيع والشراء، وتسمح لهم بالتواصل بفعالية عالية وسريّة تامة.

تنزع المنظمات الدولية المسؤولة عن مكافحة الاتجار بالقطع الأثرية إلى التركيز على التداول غير القانوني للمواد الأثرية والفنية. ومع ذلك، ثمة الكثير الذي يتعين علينا القيام به فيما يتعلق بالتراث الوثائقي، إذ هو الآن أكثر عرضة للخطر لأنه أقل حماية بموجب التشريعات الوطنية ويسهل نقله بشكل غير قانوني.

كل هذا يقودنا نحو "مشروع حماية"، وهو فريق عمل متخصص، اقترحه أخصائيو مكتبات لدعم الجهود المبذولة لفي مكافحة الاتجار والتداول غير القانوني بالتراث الوثائقي.

ستتعاون مكتبة قطر الوطنية مع مركز الحفظ والترميم التابع للاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات (PAC) ومع مركز الدول العربية والشرق الأوسط للمشاركة مع مختلف المنظمات في مكافحة الاتجار بالمخطوطات والكتب والمحفوظات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. لن يتحقق هدفنا المشترك إلا بزيادة الوعي الدولي بخطورة الاتجار بالتراث، وتوافر تشريعات دولية داعمة.

ليس في قائمة مَهام موظفي المكتبات، مثل الأخصائيين في مكتبة قطر الوطنية، أن ينفذوا القانون، ولكن بفضل العلاقات الجيدة مع الشرطة والجمارك ووكالات إنفاذ القانون الأخرى والمؤسسات التعليمية الأخرى، يمكننا العمل معًا للقضاء على الاتجار غير المشروع للقطع الأثرية الثقافية. وسيتطلب إحكام السيطرة على الاتجار بالآثار على المدى الطويل أن تصير مزيدًا من الدول أطرافًا في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالأساليب المقبولة للتعامل مع هذه القطع والتجارة بها.

ولا ننسى الدور الحيوي للأمم المتحدة، ولا سيما منظماتها المتخصصة مثل اليونسكو، ودور المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الإفريقي ومنظمة الدول اللاتينية. والأهم من ذلك، يعد دور المثقفين في كل مكان محوريّ في إبراز هذه الظاهرة للجميع. فالملكية الثقافية جزء من التراث المشترك للبشرية، ومن مصلحة الجميع أن نطور إطار عملٍ لصيانة التراث الثقافي في منطقتنا وخارجها.